

تحولات النظام الدولي في ضوء نظرية تحول القوة: دراسة في السياق الروسي الصيني Transformations in the International System in Light of Power Transition Theory: A Study in the Russian-Chinese Context

د. أمين بولنوار^{1*}

¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، مخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية،
amine.boulouar@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/06/18

تاريخ الاستلام: 2025/02/10

ملخص: يعبر مفهوم القوة في العلاقات الدولية بوصفه أداة أساسية لتحقيق المصالح، إذ أن امتلاك القوة يعد معياراً رئيسياً لمدى نفوذ الدولة وتأثيرها. فالنظام الدولي لم يعد خاضعاً لهيمنة قطب واحد، بل يشهد إعادة تشكيل موازين القوى نتيجة صعود دول تسعى لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسها روسيا والصين. وتهدف الدراسة إلى توضيح الارتباط الموجود بين مفهوم القوة وإمكانات الدولة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتخلص إلى أن التنامي المستمر للقدرات الروسية والصينية يعزز توجههما نحو إعادة تشكيل النظام الدولي، الأمر الذي دفعهما إلى تعزيز تعاونهما السياسي والاقتصادي والعسكري في مواجهة النفوذ الأمريكي.

كلمات مفتاحية: القوة، تحول القوة، القوى الصاعدة، روسيا، الصين.

Abstract: Enter The concept of power in international relations is viewed as a fundamental tool for achieving interests, as possessing power is a key determinant of a state's influence and impact. The international system is no longer under the dominance of a single pole but is instead witnessing a reconfiguration of power balances due to the rise of states seeking to challenge U.S. hegemony, primarily Russia and China. This study aims to clarify the existing correlation between the concept of power and a state's capabilities in achieving its strategic objectives. It concludes that the continuous growth of Russian and Chinese capabilities strengthens their efforts to reshape the international system, leading them to enhance their political, economic, and military cooperation in response to U.S. influence.

Keywords: Power; Power Transition; Rising Powers; Russia; China.

1. مقدمة:

شهد النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، تحولات جوهرية أثرت بشكل كبير على موازين القوى واتجاهات العلاقات الدولية المعاصرة. فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي إلى تغييرات عميقة في بنية النظام الدولي، مما أثر على التفاعلات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين الدول. ساهمت هذه التحولات في تشكيل نظام عالمي مختلف عن ذلك الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة، حيث انتقل النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى المهيمنة على السياسة الدولية بفضل تفوقها الاقتصادي والعسكري.

إلا أن هذه الهيمنة لم تستمر دون تحديات، حيث شهد النظام الدولي صعود قوى جديدة، أبرزها روسيا والصين، مما أدى إلى إعادة تشكيل موازين القوى. فالقوة تعد من أهم مقومات الدولة لتحقيق مصالحها وتعزيز مكانتها في العلاقات الدولية، إذ تمكن الدول من فرض هيبتها وتأثيرها ضمن النظام العالمي. وعلى مدار السنوات الأخيرة، عملت روسيا على إعادة هيكلة اقتصادها وتعزيز علاقاتها الدولية بهدف استعادة مكانتها على الساحة العالمية. أما الصين فقد شهدت تطورا اقتصاديا هائلا مكنتها من الدخول في منافسة مباشرة مع الولايات المتحدة لا سيما في المجال الاقتصادي.

ويعد التعاون الروسي-الصيني من أبرز الظواهر الجيوسياسية والاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، حيث تطورت علاقاتهما بشكل ملحوظ في مختلف المجالات. إذ يعكس هذا التعاون تحولا في بنية النظام الدولي ويشكل تحديا مباشرا للأحادية القطبية التي فرضتها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة. وتعتبر هذه العلاقة نموذجا جديدا للمشاركة الاستراتيجية التي تتجاوز التحالفات التقليدية، إذ تشمل مجالات متعددة مثل الاقتصاد، السياسة والأمن، مما يجعلهما عنصرين رئيسيين في إعادة تشكيل النظام الدولي.

إشكالية الدراسة

بناءً على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي: كيف يؤثر الصعود الروسي - الصيني على توزيع القوة في النظام الدولي وفقاً لنظرية تحول القوة؟ وما هي التداعيات المحتملة لهذا التحول على الهيمنة الغربية والعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين؟

ومن هذه الإشكالية الرئيسية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية: ما هو مفهوم القوة؟ وكيف تناولت أدبيات العلاقات الدولية موضوع القوة في النظام الدولي؟

ما هي أهم العوامل التي تحكم التفاعلات بين الصين والولايات المتحدة وروسيا باعتبارها فواعل رئيسية في صياغة وبناء النظام الدولي؟

فرضيات الدراسة

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة على النحو التالي: تؤثر العلاقة الديناميكية بين روسيا والصين من خلال متغير نظرية تحول القوة على هيكل النظام الدولي والسياسات العالمية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى: تقديم رؤية معمقة حول التغيرات الطارئة في النظام الدولي باستخدام إطار نظرية تحول القوة، وذلك من خلال دراسة صعود روسيا والصين وأثره على إعادة تشكيل موازين القوى الدولية، مما ينعكس بشكل مباشر على الاستراتيجيات والسياسات العالمية في القرن الحادي والعشرين.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف البنية التي يقوم عليها النظام الدولي مروراً بتحليل نظام نظرية القوة وتحليل العلاقة الديناميكية التي يقوم عليها النظام الروسي والصيني وتأثيراته في النظام الدولي.

2. ماهية القوة في النظام الدولي

1.2 مفهوم القوة ومعاييرها في العلاقات الدولية:

أ- تعريف القوة: تعددت مفاهيم القوة في العلاقات الدولية من حيث الشكل والقدرة وكيفية الاستعمال والممارسة لأن أساس كل صراع هو القوة الذي يتمثل في محاولة الانسان امكانية اخضاع الطبيعة من حوله عن طريق استخدام القوة. (حسين، 1995، صفحة 101) ان هذا التعريف يكتفى بوصف عام حيث يغفل عوامل أخرى أساسية في الصراعات مثل الأيديولوجيا، الدين، الاقتصاد، أو حتى سوء الفهم الثقافي فهو تعريف فلسفي أكثر منه سياسي .

وفي علم السياسة تعرف القوة على أنها "أحد أهم الغايات التي يمكن تحقيقها دون النظر لشرعية الوسيلة وشكلها أو أخلاقياتها التي من خلالها تنفذ القوة وفي سبيل تحقيق هذه القوة لا يعطي أي اعتبارات الى مدى شرعية تلك الوسائل وأخلاقياتها وهذا ما يضعه في قمة المذهب الواقعي لتبرز أهمية القوة ودورها في قيام الدولة واستمرارها" والملاحظ أن هذا التعريف يعكس فقط وجهة النظر الواقعية في العلاقات الدولية، ومهمش المدارس الأخرى (كالليبرالية أو البنائية) كما يقوم بتبرير استخدام أي وسيلة لتحقيق القوة دون اعتبار للأخلاق أو الشرعية الأمر الذي يطرح إشكالات أخرى.

فقد عرفت كلية الحرب الامريكية مفهوم القوة للدولة على أنها " الامكانية أو القدرة التي تمكن مستخدميها من تحقيق أهدافها القومية أثناء الصراع الدولي أي بمعنى هي الطاقة العامة للدولة التي تسهل لها التحكم في تصرفات الآخرين والسيطرة عليهم".

يركز هذا المفهوم على الصراع والأمني من القوة واختزل العلاقات الدولية في السيطرة لأن بعض أشكال القوة قد تمارس بشكل مشروع ومقبول.

والقوة عند روبرت دال فقد اعتمد على المنهج السلوكي حيث أن القوة قريبة من مفهوم السيطرة والقدرة والسلطة.

وكتعريف شامل يمكن القول بأن القوة هي "مجموع الممكنات التي يملكها شخص أو مؤسسة أو دولة وقدرتها على التأثير في سلوك الآخرين باتجاه فعل ما. من خلال الاجبار أو المساومة أو الإقناع للحصول على الاهداف المرجوة والمسكرة مسبقاً". (الحراري، 2015، الصفحات 12-13)

اذن فالقوة في العلاقات الدولية هي القدرة التي تمتلكها دولة أو فاعل دولي على التأثير في سلوك الآخرين وتوجيه قراراتهم بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، وذلك من خلال توظيف مجموعة من الموارد المادية (كالقدرات العسكرية والاقتصادية) وغير المادية (كالنفوذ الدبلوماسي، والثقافي، والقيم الأيديولوجية). وتمارس القوة عبر وسائل متعددة تتراوح بين الإكراه المباشر (**Hard Power**)، والإقناع الناعم (**Soft Power**)، والمزج بينهما (**Smart Power**)، ضمن سياقات تتأثر بالبنية الدولية، وميزان القوى، وشكل النظام الدولي القائم.

ب-معايير القوة في العلاقات الدولية:

تحدد مكانة الدول في النظام الدولي بناءً على مجموعة من العوامل الاستراتيجية التي تعكس قدرتها على التأثير في العلاقات الدولية. ومن أبرز هذه العوامل: القوة النووية، الاقتصاد، التربية والثقافة، الصحة، وبناء المؤسسات القوية، حيث تساهم جميعها في رسم ملامح النفوذ الدولي للدول الكبرى

القوة النووية: أداة الردع الاستراتيجي اذ تعد الدول المالكة للأسلحة النووية ضمن "النادي النووي" من أكثر الفاعلين تأثيراً في النظام الدولي، إذ تمنحها ترسانتها النووية قدرة ردعية تمنع التهديدات الخارجية، مما يعزز موقعها الاستراتيجي. فامتلاك السلاح النووي لا يعني فقط تحقيق الردع العسكري، بل يمنح هذه الدول نفوذاً سياسياً ودبلوماسياً كبيراً (Waltz، 2010، صفحة 215)

الاقتصاد: يعتبر المحرك الأساسي للقوة الدولية ومن أهم المعايير التي تعتمد عليها الدول الكبرى في بناء قوتها، حيث يمكنها من تعزيز قدراتها العسكرية، التكنولوجية

والسياسية. ويعتمد الاقتصاد القوي على تنوع مصادر الدخل، تعزيز الاستثمارات الداخلية والخارجية وتحقيق الاستقرار المالي. وتعد الولايات المتحدة، الصين وألمانيا نماذج بارزة للدول التي استندت إلى قوتها الاقتصادية لتحقيق مكانة عالمية متميزة، حيث تمثل القوة الاقتصادية قاعدة أساسية لممارسة النفوذ في العلاقات الدولية (Paul، 2007، صفحة 340)

التربية والثقافة: الاستثمار في بناء الإنسان فان قطاع التربية والثقافة أحد أبرز العوامل التي تؤثر على تطور الدول واستقرارها، حيث إن بناء الإنسان يبدأ من التعليم والتكوين. فالدول التي تستثمر في أنظمتها التربوية تحقق معدلات نمو أعلى، وتتمتع بمواطنين أكثر قدرة على الابتكار والمساهمة في التنمية. ويعد التعليم الجيد من أهم الأدوات التي تمكن الدول من تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع قائم على المعرفة (أفجير، 2020، صفحة 89)

الصحة: الأمن الصحي كضرورة استراتيجية فلقد أظهرت جائحة كورونا هشاشة الأنظمة الصحية في العديد من الدول بما في ذلك الدول المتقدمة حيث كشفت الأزمة عن ضعف قدرتها على الاستجابة السريعة للوباء من حيث الرعاية الطبية وتوفير المستلزمات الصحية والجاهزية الطارئة. وعلى ضوء هذه التجربة بات واضحاً أن الاستثمار في قطاع الصحة يمثل أحد أهم الأولويات الاستراتيجية لضمان الأمن الصحي للدول، حيث أن تحقيق الاستقرار الصحي يعزز الأمن القومي والتنمية المستدامة

بناء المؤسسات القوية: ركيزة الاستقرار والديمقراطية: إن بناء الدول القوية يعتمد على وجود مؤسسات دستورية فعالة تحكمها مبادئ الديمقراطية الحقيقية وليس الولاءات السياسية أو القبلية أو الجهوية. وتشير التجارب في العديد من الدول العربية والإفريقية إلى أن غياب مؤسسات قوية أدى إلى حالات من عدم الاستقرار السياسي، التوترات الاجتماعية والتخلف الاقتصادي. وبالتالي فإن ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز الديمقراطية

يشكلان أساسا لبناء دولة وطنية مستقرة قادرة على تحقيق التنمية (دايموند، 2014، صفحة 112)

في ظل النظام الدولي المتغير تعتمد مكانة الدول على مجموعة من العوامل الاستراتيجية التي تتجاوز القوة العسكرية لتشمل الاقتصاد، التربية، الصحة، والمؤسسات الفاعلة. ويؤكد الواقع أن الدول التي تستثمر في هذه المجالات تحقق تفوقا مستداما يمكنها من التأثير في العلاقات الدولية وتعزيز استقرارها الداخلي .

2.2 نظرية تحول القوة

تقوم هذه النظرية على فرضية فقدان الدولة المهيمنة موقعها لمصلحة قادم جديد سريع التنامي الامر الذي يجعل هذا الاخير كأنه ظل للدولة المهيمنة ولكي يحدث تحول القوة يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو على الأقل تكافؤ مع القدرات القومية للدولة بالشكل الذي يجعل من القدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي.

قدمها أوجانسكي لتفسير كيفية تغير موازين القوى بين الدول وتأثير ذلك على استقرار النظام الدولي. تستند هذه النظرية إلى افتراض رئيسي مفاده أن استقرار النظام الدولي يعتمد على توزيع القوة بين الدول ومدى رضاها عن الوضع القائم والتي لا تزال صالحة للاختبار ولديها قدرة تنبؤية عالية وقد قسم الدول حسب درجة القوة والرضا وهو تصنيف يحمل دلالات سياسية واستراتيجية مهمة كما يلي: (سلامة، 2013، صفحة 120)

دول قوية وراضية: تشمل هذه الفئة الدول التي تمتلك قوة سياسية واقتصادية وعسكرية كافية لحماية مصالحها، كما أنها مستفيدة من الوضع القائم في النظام الدولي. دول قوية وغير راضية: تعد هذه الفئة الأخطر على استقرار النظام الدولي، حيث تشمل الدول التي تمتلك قوة كبيرة ولكنها غير راضية عن التوزيع الحالي للنفوذ والمكانة في الساحة الدولية وغالبا ما تسعى هذه الدول إلى تعديل النظام الدولي لصالحها، إما من خلال المنافسة الاقتصادية والسياسية أو حتى المواجهة العسكرية.

دول ضعيفة وغير راضية: تشمل هذه الفئة الدول التي تفتقر إلى القوة لكنها غير راضية عن الوضع الدولي الحالي، سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية أو تاريخية ومع ذلك فإن هذه الدول لا تشكل تهديدا مباشرا للنظام الدولي نظرا لافتقارها إلى الموارد والقدرات اللازمة لإحداث تغيير جوهري.

دول ضعيفة وراضية: تتمثل في الدول التي تفتقر إلى القوة لكنها مستفيدة من الوضع القائم، إما من خلال الحماية التي توفرها لها الدول القوية أو من خلال النظام الاقتصادي العالمي الذي يسمح لها بتحقيق مصالحها.

وبالتالي فئة الدول الثانية هي التي تسبب حالة من عدم الاستقرار وتعتبر الصين وروسيا اليوم من أبرز الأمثلة على هذه الفئة حيث تعملان على إعادة تشكيل النظام الدولي لموازنة النفوذ الأمريكي وتقويض الأحادية القطبية التي فرضتها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة. وبالتالي فإن صعود الصين وروسيا كمثال لدول قوية غير راضية يشير إلى احتمال حدوث تغييرات كبيرة في هيكل النظام الدولي خلال العقود القادمة.

ومن مؤشرات نظرية تحول القوة ما يلي:

مؤشرات تقليدية: وهي تلك المؤشرات التي يمكن قياسها بشكل كمي ومنها عدد السكان الكلي والنتاج القومي الإجمالي.

مؤشرات غير تقليدية: يشير هذا المفهوم إلى القوة الناعمة والتي تعني قدرة الدولة على تحقيق أهدافها دون ممارسة العنف والاكراه.

ونرى توظيف النظرية على بلد روسيا فيمكن اعتبارها دولة قوية ومهيمنة وكذلك دولة غير راضية وبالتالي تشكل تهديد للمهيمنة الأمريكية من جهة ومن جهة أخرى استطاعت روسيا استغلال قدرتها للعودة إلى صفوف الدول العظمى وذلك بالاعتماد على القوة العسكرية التي تمتلكها والقدرة الاقتصادية بالإضافة إلى توسيع نفوذها والتغلغل في كثير من أماكن النفوذ التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. (الوفا، 2019)

3. انعكاسات القوة الروسية الصينية والعلاقات الاستراتيجية على النظام الدولي

1.3 مقومات القوة الاقتصادية الصينية:

تعد الصين الشعبية من أبرز الفاعلين في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، حيث استطاعت خلال العقود الأخيرة أن تتحول من دولة تعاني من الفقر والتخلف الاقتصادي إلى قوة اقتصادية كبرى تفرض وجودها على المسرح الدولي. يعزى هذا النجاح إلى مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تبناها الحزب الشيوعي الصيني والتي هدفت إلى تحقيق نهضة اقتصادية قائمة على مزيج من اقتصاد السوق والتخطيط المركزي مع الحفاظ على الاستقرار السياسي.

أبرز مراحل التحول الاقتصادي في الصين (محمدين، 2022، صفحة 10)

أ- الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق: تبنت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978، والتي ركزت على تقليص دور الدولة في الاقتصاد ومنح المزيد من الحرية للقطاع الخاص، مما سمح بظهور بيئة اقتصادية أكثر ديناميكية.

واعتمدت الحكومة نظام اللامركزية الاقتصادية مما منح الحكومات المحلية سلطات أوسع في اتخاذ القرارات الاقتصادية مما أدى إلى تحفيز النمو الاقتصادي. كما شهدت الصين ارتفاعاً هائلاً في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل السياسات الداعمة للقطاع الخاص والمناخ الاستثماري الجاذب.

ب- التحديث الصناعي والتجاري: ركزت الصين على تحويل اقتصادها من الزراعة إلى الصناعة، مما أدى إلى تطور هائل في قطاع الصناعات التحويلية خاصة في مجالات التكنولوجيا والتصنيع. وأصبحت الصين "مصنع العالم" من خلال تقديم

بيئة تنافسية جذبت الشركات العالمية مستفيدة من العمالة الرخيصة والبنية التحتية المتطورة.

ت- الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي: في عام 2001 انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية مما عزز اندماجها في الاقتصاد العالمي وسهل دخول منتجاتها إلى الأسواق الدولية.

ولقد تحولت الصين إلى أحد أكبر المصدرين في العالم مستفيدة من استراتيجياتها التجارية القائمة على تعزيز الإنتاج والتوسع في الأسواق العالمية.

الصين كقوة دولية: الأثر الجيوسياسي للتحولات الاقتصادية حيث لم يكن النمو الاقتصادي الصيني مجرد تحول داخلي، بل كان له تأثيرات جيوسياسية عميقة إذ أصبحت الصين طرفاً رئيسياً في موازين القوى الدولية. فمنذ التسعينيات بدأت الصين في تبني سياسات خارجية أكثر براغماتية تركز على تحقيق المصالح الوطنية وتعزيز نفوذها في مختلف الأقاليم.

تعزيز النفوذ الإقليمي والدولي:

- انخرطت الصين في مبادرات اقتصادية كبرى مثل مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى تعزيز الترابط التجاري والبنية التحتية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا.

- عززت الصين علاقاتها التجارية والاستراتيجية مع الدول النامية، مما منحها نفوذاً واسعاً في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

التوازن في العلاقات الدولية:

- رغم التنافس مع الولايات المتحدة تتبنى الصين سياسة القوة الناعمة في كثير من الملفات مستخدمة أدوات اقتصادية ودبلوماسية لتوسيع نفوذها بدلاً من المواجهة المباشرة.

- تعمل الصين على تعزيز قوتها العسكرية لحماية مصالحها الاستراتيجية، خاصة في بحر الصين الجنوبي حيث تزايد التوترات مع الدول المجاورة والقوى الغربية.

يشكل صعود الصين تحدياً للنظام الدولي القائم حيث أصبحت قوة اقتصادية وسياسية لا يمكن تجاهلها ومع استمرارها في تطوير اقتصادها وتعزيز نفوذها العالمي يتوقع أن تلعب دوراً أكبر في إعادة تشكيل موازين القوى الدولية خلال العقود القادمة، ورغم التحديات التي تواجهها مثل التباطؤ الاقتصادي والتوترات الجيوسياسية، فإن الصين تظل نموذجاً فريداً في تحقيق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الاستقرار السياسي، وهو ما يجعل تجربتها محط اهتمام ودراسة على مستوى العالم. (نيدهام، 1990، صفحة 46)

الاستثمارات الصينية الخارجية

شهدت الصين خلال العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في استراتيجياتها الاقتصادية، حيث انتقلت من سياسة الانغلاق إلى الانفتاح الاقتصادي المدروس. وكانت الاستثمارات الخارجية من أهم العوامل التي ساهمت في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عالمية. فقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية إحدى الركائز الأساسية لنمو رأس المال الصيني، مما ساهم في تحقيق إنجازات اقتصادية باهرة منذ تسعينيات القرن العشرين.

تطور الاستثمارات الخارجية الصينية: مرحلة التأسيس والتطوير التدريجي: مع انطلاق الإصلاحات الاقتصادية في الصين بدأت الحكومة في تبني سياسات تشجيعية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال:

- إنشاء الشركات ذات الاستثمار المشترك حيث تتعاون الشركات الصينية مع المستثمرين الأجانب لتحقيق المصالح المشتركة.
- إقامة الشركات التعاونية التي تعتمد على نقل التكنولوجيا والخبرات بين الصين والدول المستضيفة.
- تأسيس الشركات القابضة والاستثمارات المستقلة التي مكنت الصين من امتلاك شركات واستثمارات خارجية مباشرة.

مرحلة التوسع والهيمنة (بداية القرن الحادي والعشرين): مع دخول القرن الحادي والعشرين انتقلت الاستثمارات الصينية الخارجية إلى مستوى أكثر تقدماً حيث اعتمدت الصين على:

- عمليات الدمج والاستحواذ التي سمحت لها بالسيطرة على مشاريع ضخمة في مختلف القطاعات.

- التوسع الجغرافي إذ لم تعد الاستثمارات تقتصر على المناطق الآسيوية بل امتدت إلى أوروبا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

- التحول من الاستثمارات المنخفضة إلى الاستثمارات ذات المستوى العالي حيث أصبحت الشركات الصينية منافساً قوياً للشركات الغربية في الأسواق العالمية.

أهمية الاستثمارات الصينية الخارجية (عباس، 2022، الصفحات 165-197)

ساهمت الاستثمارات الخارجية الصينية في تحقيق عدة أهداف استراتيجية، منها:

- تعزيز النمو الاقتصادي: حيث أصبحت الاستثمارات الأجنبية مصدراً رئيسياً لدعم رأس المال الصيني.

- ضمان الأمن الاقتصادي: من خلال تأمين الموارد الطبيعية خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

- توسيع النفوذ الجيوسياسي: حيث أصبحت الصين أكثر تأثيراً في العلاقات الدولية من خلال مشاريعها الاستثمارية الكبرى، مثل مبادرة الحزام والطريق.

التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني: رغم النجاحات التي حققتها الصين في مجال الاستثمارات الخارجية، إلا أنها تواجه تحديات اقتصادية كبيرة، من أبرزها:

- مشكلة الطاقة: تسعى الصين إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود لكن هذا يتطلب استثمارات ضخمة.

- تفاوت توزيع الدخل: تسعى الحكومة إلى إصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل.

- التحدي البيئي: تعمل الصين على تطوير تقنيات صديقة للبيئة والاستثمار في الاقتصاد الأخضر إلا أن هذه الجهود تواجه صعوبات بسبب الحاجة إلى التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية

2.3 محددات القوة العسكرية الروسية

تتمثل محددات القوة العسكرية الروسية في مجموعة من الاستراتيجيات المتمثلة في:
أ- الاستراتيجية العسكرية الروسية واستمرارية القطبية الثنائية: على الرغم من التحولات التي شهدتها النظام الدولي خلال العقدين الماضيين لا يزال المشهد العسكري محكوماً بثنائية قطبية حيث تستأثر الولايات المتحدة وروسيا بأكبر ترسنتين نوويتين عالمياً متجاوزتين حتى الصين، فرنسا، والمملكة المتحدة. وتعتبر القدرات النووية أحد أهم ركائز السياسة الدفاعية الروسية، إذ تسعى موسكو إلى الحفاظ على توازن استراتيجي مع واشنطن إدراكاً منها بأن مكانتها الدولية تعتمد بشكل أساسي على هذا التفوق. لكن القوة الروسية لا تقتصر على السلاح النووي إذ تمتلك تقنيات عسكرية متطورة تشمل الفضاء، الأسلحة الاستراتيجية، والدفاعات الجوية، مما يعزز موقعها كقوة عظمى. (Blank، صفحة 27)

ب- الإصلاحات العسكرية الروسية واستراتيجية الردع: أطلقت روسيا مشروع الإصلاح العسكري عام 2008 مستغلة تورط الولايات المتحدة في حروب استنزافية مثل أفغانستان والعراق. وقد ركز الإصلاح على:

- إعادة هيكلة الجيش عبر تقليص حجمه من 2.7 مليون جندي عام 1991 إلى 600 ألف جندي محترف.

- تحديث الترسانة العسكرية واستبدال الأسلحة السوفيتية القديمة بأخرى حديثة.
- تعزيز الردع النووي، حيث تمتلك روسيا اليوم 11 ألف رأس نووي من النوعين التكتيكي والاستراتيجي، مقابل 8500 رأس أمريكي.

وقد شدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خاصة بعد إعادة انتخابه عام 2012 على ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية الروسية لمواجهة الضغوط الغربية مؤكداً أن إعادة تسليح الجيش باتت ضرورة لحماية المصالح القومية الروسية في مواجهة توسع الناتو والسياسات الأمريكية العدائية.

3.3 روسيا والصين: محور جديد في النظام الدولي

يبرز التحالف الروسي الصيني كأحد أهم المؤشرات على تحول ميزان القوى الدولي باتجاه نظام متعدد الأقطاب وقد عززت الصين وروسيا شراكتها الاستراتيجية عبر التعاون العسكري والاقتصادي والتنسيق الدبلوماسي لمواجهة الهيمنة الأمريكية خاصة في القضايا الدولية الحساسة مثل:

- معارضة التوسع العسكري الأمريكي والتصدي للوجود الأمريكي في شرق آسيا وأوروبا الشرقية.

- تعزيز التعاون العسكري حيث تعد الصين من أكبر مستوردي الأسلحة الروسية.

- التنسيق في الملفات الدولية لا سيما في الشرق الأوسط (سوريا وليبيا)، وأوكرانيا

وبحر الصين الجنوبي. (خيرالدين، 2009، صفحة 398)

أ- القوة الناعمة الروسية والاستراتيجية الاقتصادية الصينية

بينما تعتمد روسيا على القوة الناعمة من خلال صادرات الغاز الطبيعي والتأثير الجيوسياسي تروج الصين لنموذجها التنموي عبر الاستثمارات الاقتصادية وتكوين روابط تجارية ودبلوماسية خاصة مع دول العالم الثالث. وقد ساهم النمو الاقتصادي الصيني المتسارع في تعزيز قوتها العسكرية، مما أثار مخاوف الغرب الذي يرى في بكين منافساً جاداً على قيادة النظام الدولي.

ب- آفاق التحالف الروسي الصيني وتأثيره على التوازن الدولي

يعمل البلدان على إعادة تشكيل النظام الدولي من خلال تعزيز التعاون في المجالات

الحיוية وهو ما تجلى في معاهدة الصداقة الروسية الصينية التي أكدت على:

- دعم الصين لمطالب روسيا الجيوسياسية (مثل ملف أوكرانيا).

- معارضة الأحلاف العسكرية التي تقودها واشنطن.

- تعزيز التنسيق في الأمم المتحدة لمواجهة السياسات الغربية.

ويمثل التحالف الروسي الصيني تحديا مباشرا للهيمنة الغربية حيث تسعى الدول إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وفق توازنات جديدة، ما يجعل الصراع الجيوسياسي بين الشرق والغرب مفتوحا على كافة الاحتمالات. (صيفي، 2017، صفحة 29)

4. خاتمة:

يعيش العالم اليوم في مرحلة انتقالية نحو نظام متعدد الأقطاب، حيث لم تعد الهيمنة الأمريكية مطلقة، بل تواجه تحديات متزايدة من قوى صاعدة مثل الصين وروسيا. ويعتبر حسم طبيعة العلاقة بين بكين وموسكو عاملا جوهريا في إعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي العالمي، إذ أن تحقيق شراكة استراتيجية حقيقية بينهما قد يسهم في الحد من النفوذ الأمريكي عالميا. ولضمان نجاح هذه الاستراتيجية، يجب على الصين وروسيا تعزيز استقرارهما الداخلي، وتحسين اقتصادهما، وتقوية مجتمعاتهما حتى لا تكون هناك نقاط ضعف يمكن استغلالها خارجيا بالإضافة إلى ذلك فإن تعميق التعاون الشعبي والمؤسساتي بين البلدين ضروري لضمان ديناميكية واستدامة هذه الشراكة، مع تطوير الأطر المؤسسية التي تعزز العمل المشترك، مما يزيد من الثقة المتبادلة التي تعد أساسا لأي تحالف استراتيجي طويل الأمد.

ونستنتج أنه كلما ازداد الاندماج الروسي والصيني في الاقتصاد العالمي، كلما تعاظمت رغبتهما في تحمل مسؤوليات أكبر داخل النظام الدولي، وازدادت حدة التنافس بين الأقطاب الكبرى، وخاصة مع الولايات المتحدة. هذا التنافس لا يقتصر فقط على المجال العسكري، بل يمتد إلى السيطرة على مناطق النفوذ، والتحكم في الموارد الاستراتيجية، والريادة التكنولوجية والاقتصادية.

ويمكن اعتبار أن النظام الدولي يتحرك تدريجيا من حالة شبه الأحادية القطبية التي سادت بعد الحرب الباردة إلى نظام متعدد الأقطاب، حيث تلعب كل من روسيا والصين دورا حاسما في إعادة صياغة ميزان القوى العالمي.

النتائج المتوصل إليها:

القوة في العلاقات الدولية ترتبط مباشرة بإمكانيات الدولة الداخلية وقدرتها على تحقيق مصالحها الخارجية.

الصعود الروسي والصيني يمثل تحولا جوهريا في بنية النظام الدولي، حيث تسعى الدولتان إلى تحدي الهيمنة الأمريكية وإعادة التوازن العالمي.

التنافس بين الصين والولايات المتحدة، وبين روسيا والولايات المتحدة هو نتيجة طبيعية لقواعد العلاقات الدولية التي تقوم على مبدأ القوة والمصلحة الوطنية.

وفي الأخير يمكن أن نخلص الى أن التحالف الروسي-الصيني يمثل إحدى أهم معادلات إعادة هيكلة النظام الدولي، حيث يسعى البلدان إلى كسر الأحادية القطبية وخلق توازن جديد للقوى ومع ذلك فإن نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد على قدرة الصين وروسيا على ترسيخ استقرار داخلي قوي وبناء مؤسسات شراكة فعالة وكذا تعزيز ثقافة التعاون الشعبي والمؤسسي مما يضمن مواجهة فعالة للتحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون.

5. قائمة المصادر والمراجع

1. Kennedy Paul. (2007). *The rise and fall of the great powers* (الملك البديري، المترجمون) . القاهرة: دار الكتاب الجديد.
2. Kenneth Neal Waltz. (2010). *Theory of International Politics* . (هيثم غالب الناهي، المترجمون) نيويورك: جامعة كولومبيا.
3. Stephen J. Blank. (بلا تاريخ). *perspective on russian foreign polic*. US Army War College تم الاسترداد من <https://press.armywarcollege.edu/monographs/546>
4. أبو شنب حسين. (1995). *الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي* (المجلد 1). القاهرة، مصر: مطبعة مديولي.

5. جمال علي سلامة. (2013). *تحليل العلاقات الدولية، دراسة في الصراع الدولي* (المجلد 1). دار النهضة العربية.
6. جوزيف نيدهام. (1990). *تاريخ العلم والحضارة في الصين*. (محمد غريب جودة، المترجمون) الهيئة العامة المصرية للكتاب.
7. جيهان عبد السلام عباس. (2022). العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية: دراسة تحليلية. مجلة السياسة والاقتصاد، 16(15)، 165-197. مجلة السياسة والاقتصاد، 16(6).
doi:https://dx.doi.org/10.21608/jocu.2022.120294.1160
8. خالد الحراري. (2015). *مفهوم القوة في السياسة الدولية*. مصر: مطابع الاهرام.
9. خالد الخميس السحاتي. (بلا تاريخ). مبادئ العلاقات الدولية. دراسات في الاقتصاد والتجارة. 2016، صفحة 54. تم الاسترداد من <https://bookstore.dohainstitute.org/P-2684.aspx>
10. شمامة خير الدين. (2009). *العلاقات الاستراتيجية بن قوى المستقبل في القرن 21*. الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع.
11. صابر خليفة محمدين. (2022). الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجا (2013-2021). مجلة السياسة والاقتصاد، 13، الصفحات 1-26. تم الاسترداد من https://journals.ekb.eg/article_212828_a17c71521ed37cd7649b1cb2c8731c23.pdf
12. عامر أفجير. (2020). *قراءة لنظرية صدام الحضارات لصموئيل هينتينغتون؛ دراسة نقدية*.
13. لاري دايموند. (2014). *مصطفى أيت خرواش مراجعة كتاب روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة*. (عبد النور الخراقي، المترجمون) بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
14. مشاور صيفي. (2017). روسيا والصين، ومنظمة شنغهاي للتعاون، أي شراكة استراتيجية. وحدة البحث وإدارة الموارد البشرية، صفحة 29. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/37076>
15. هبة الله محسن أبو الوفا. (2019). العلاقات الإيرانية الروسية في ضوء نظرية تحول القوة 274-299. *البحوث المالية والتجارية*، 4(1). تم الاسترداد من https://jsst.journals.ekb.eg/article_83749.html